

**نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
١٤٢٦هـ**



الرقم : ٩/م
التاريخ : ١٤٢٦/٢/٢٧ هـ

بسمون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

وبناءً على المادة (المشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٧٣/٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/٢/١٢ هـ ، ورقم (٣٨/٤٣) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٨ هـ .
رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام (قانون) الحبر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : الموافقة على العقوبات المرفقة التي تطبق على مخالفي أحكام نظام (قانون) الحبر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتكون مرفقة للنظام.

ثالثاً : يعمل بالنظام والعقوبات المرفقة له بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ نشرهما في الجريدة الرسمية.

رابعاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥١٢٨٠/ب وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢١ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير الزراعة رقم ٨٤٤٤٤ وتاريخ ١٤٢٢/١١/٨ هـ ، المرافق له نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثانية والعشرين) المنعقدة في مسقط بسلطنة عمان .

وبعد الاطلاع على لائحة الحجر الزراعي ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٧) وتاريخ ١٣٩٦/١/٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (١٧٨) وتاريخ ١٤٢٣/٥/١٣ هـ ، ورقم (١٩٥) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٤ هـ ، ورقم (٣٣٩) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢٢ هـ ، ورقم (٣٦٧) وتاريخ ١٤٢٤/١١/٢١ هـ ، ورقم (٤٣٩) وتاريخ ١٤٢٥/١٢/١ هـ ، والمذكرة رقم (٣٩) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٢ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (٧٣/٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/٢/١٢ هـ ، ورقم (٣٨/٤٣) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٨) وتاريخ ١٤٢٦/١/١٢ هـ .

يقرر ما يلي :

أولاً : ١ - الموافقة على نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالصيغة المرفقة .

٢ - الموافقة على العقوبات المرفقة التي تطبق على مخالفي أحكام نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتكون مراقبة للنظام .



٣ - يُعمل بالنظام والعقوبات المرافقة له بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ نشرهما في الجريدة الرسمية .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

ثانياً : يصدر وزير الزراعة اللائحة التنفيذية للنظام خلال تسعين يوماً من تاريخ الموافقة عليه .

ثالثاً : تُلغى لائحة الحجر الزراعي ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٧) وتاريخ ١٣٩٦/١/٢٦ هـ ، وذلك اعتباراً من تاريخ تطبيق النظام .

رابعاً : تتخذ الإجراءات النظامية حيال المصادرة الواردة في المادة (الثامنة) من نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك وفقاً لما تقتضيه المادة (التاسعة عشرة) من النظام الأساسي للحكم .

خامساً : تراعى في تنفيذ أحكام نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اختصاصات الجهات المعنية وصلاحياتها وفقاً لما تقتضيه الأنظمة والقرارات ذات الصلة .

سادساً : تقوم وزارة الزراعة بتزويد لجنة التعاون الزراعي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بملحوظات المملكة وما يستجد من ملحوظات أخرى عند تطبيق النظام لتضمينه إياها عند تعديله ، بما فيها دراسة إمكانية توحيد العقوبات في دول المجلس ، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن .

فائب رئيس مجلس الوزراء



نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الهدف

المادة (١)

يهدف هذا القانون (النظام) الى منع دخول الآفات الزراعية وانتشارها، وحماية البيئة والموارد النباتية، وتسهيل التجارة.

تعريف

المادة (٢)

يُفصّل بالتكلمات والمعارف التالية المعاني المبينة كما يلي:

- | | |
|-------------------------------------|---|
| دول المجلس : | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . |
| المجلس الأعلى : | المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . |
| الأمالة العامة : | أسامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية . |
| الدولة : | إحدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية . |
| الوزير : | الوزير المسؤول عن الزراعة . |
| السلطة المختصة : | الجهة الوطنية المسئولة عن وقاية النبات . |
| نقطة الدخول : | الموانئ الجوية أو البحرية أو نقاط الحدود البرية المسطدة كنقطة دخول للسلطات و/أو قركاب . |
| المفتش : | الشخص الذي يتم اختياره وفق المادة ٦ الفقرة ١ |
| الشحنة (الإرسالية) : | كمية من المنتجات الزراعية و/أو أي مواد أخرى خاضعة للتأرجح الصحة النباتية تنقل من بلد لأخر وتطيرها شهادة صحية نباتية واحدة (يمكن أن تتألف الشحنة من إرسالية واحدة أو أكثر) . |
| النباتات : | نباتات حية أو أجزاء منها بما في ذلك البذور والمادة الوراثية . |
| منتجات النباتات : | مواد غير مصنعة ذات أصل نباتي (بما في ذلك الحبوب) ومواد مصنعة يمكن أن تشكل، بسبب طبيعتها أو طريقة تجهيزها، خطراً من دخول وانتشار الآفات في دول المجلس . |
| مادة خاضعة للتأرجح الصحة النباتية : | أي كائن أو مادة يمكن أن تلوي الآفات . |



- آفة = أي نوع أو سلالة أو نمط حيوي من الكائنات النباتية أو الحيوانية أو أي عامل ممرض أو مؤذ للنباتات أو المنتجات النباتية .
- آفة حجرية : آفة لها أهميتها الاقتصادية المحيطة للمنطقة المهددة ولكنها لا توجد بعد في هذه المنطقة أو توجد فيها ولكنها ليست منتشرة على نطاق واسع وتخضع للمكافحة الرسمية ويشار إليها في القائمة رقم (١) .
- آفة غير حجرية : آفة غير حجرية قتي يكون وجودها في النباتات المخصصة للزراعة تشير على الاستخدام المنشود للنباتات مع وجود تأثيرات اقتصادية غير ملحوظة ونتيجة لذلك تم إخضاعها للوائح ويشار إليها في القائمة رقم (٢) .
- آفة خاضعة للوائح : آفة حجرية وأي آفة خاضعة للوائح غير خاضعة للحجر الزراعي .
- مناطق التخزين : المكان الذي تبقى أو تُحفظ فيه النباتات أو المنتجات النباتية أو الكائنات النافعة أو المواد الخاضعة للوائح .
- كائنات نافعة : أي كائن بما في ذلك الطيور والبكتريا والفيروسات والكائنات أشباه الفيروسات واللافطريات والتي يتم إعلانها من قبل الوزير ككائنات نافعة للحياة النباتية أو الإنتاج الزراعي في البلد .
- حاوية : الصندوق أو الحاوية أو أي شيء يمكن وضع المنتجات النباتية به والتي يمكن أن تحمل قلت نباتية أثناء أو بعد النقل .
- وسائل النقل : أي باخرة أو طائرة أو قطار أو مركبة أو حربة تهر بثليد أو حاوية أو حيوان أو أي شيء ينقل النباتات أو المنتجات النباتية أو المواد الخاضعة للوائح أو الآلات النباتية أو الكائنات النافعة أو التربة من مكان إلى آخر .
- المستورد : أي شخص طبيعي أو معنوي سواء ملك أو شاحن أو مشحون إليه أو وكيل أو وسيط أو أي شخص آخر يملك أو له الحق في امتلاك أي من النباتات أو المنتجات النباتية أو المواد الخاضعة للوائح أو الآلات النباتية أو الكائنات النافعة أو التربة لومواد التنظيف تصل أو على وصول من بلد آخر .



الحاظر	: ملكه أو مستأجر الأرض الزراعية أو شاغلها وتشمل الساق ووسيلة النقل .
مواد التغليف	: أي مادة تستخدم للتغليف أو احتواء النباتات أو المنتجات النباتية أو النباتات النافعة أو التربة أو الأتربة النباتية.
التربة	: المادة المستخلصة جزئياً أو كلياً من الطبقة العليا لقشرة الأرض والتي يمكن أن تغذي النبات .
مسح	: إجراء رسمي يجري لتحديد خصائص تجمع للأصناف أو لتحديد الأنواع التي تظهر في منطقة ما .
المراقبة	: عملية رسمية لجمع وتسجيل البيانات عن وجود أو عدم وجود آفة من طريق المسح أو الرصد أو أي إجراءات أخرى .
شهادة صحة نباتية	: شهادة مصممة على غرار الشهادات النموذجية للاتفاقية الدولية لوفاءة النبات .
معالجة	: إجراء مخصص به رسمياً لقتل الآفات أو إلانتها أو تعطيمها .
استئصال	: تطبيق تدابير الصحة النباتية للتخلص من آفة في منطقة ما .
الأرض الزراعية	: المزروع والحقل والغابات والمراعي وأي مكان تزرع به النباتات .
الشحنة العابرة	: أي شحنة تصل لبك ووجهتها بك آخر وإن يتم تقسيمها إلى وحدات أصغر أو يتم تغيير حاوياتها بالبك الأول .
النواحي الاتفاكية	: القرارات الوزارية المتعلقة بالحجر الزراعي والتي يصدرها الوزير من وقت لآخر .
منطقة الحجر	: منطقة توجد بها آفة خاضعة للحجر الزراعي يجري دخلها مكافحة هذه الآفة رسمياً .
حجر ما بعد الدخول	: الحجر المطبق على الشحنة بعد دخولها .
تحليل مخاطر الآفات	: عملية تقييم الألفة الحيوية أو الضمنية و الاقتصادية الأخرى لتحديد ما إذا كانت آفة معينة تخضع للحجر الزراعي وتحديد درجة تدابير الصحة النباتية التي ينبغي اتخاذها .



- تغيير الصحة النبهية : أي تشريعات أو لوائح أو إجراءات رسمية تستهدف منتج لغيره و/أو
تتسار الألفاء.
- لغواء : تطبق تدابير الصحة النبهية في المنطقة المصابة وما حولها لمنع
التسارفة .

تفويض الصلاحيات

المادة (٣)

للوزير الحق في تفويض أي من المسؤولين الحكوميين أو من الصلاحيات التي يمنحها إياه هذا القانون (النظام) ، كما يراه مناسباً (هذا الصلاحيات الخاصة بوضع اللوائح التنفيذية) .

الإدارة

المادة (٤)

تتولى السلطة المختصة بكل دولة تطبيق هذا القانون (النظام) .

المادة (٥)

تتولى السلطة المختصة المهام التالية:

- (١) إعلان الألفاء الحجرية والألفاء غير الحجرية الخاضعة للوائح لتضمينها القاموس (٢٠١) الموحدة لهذه الألفاء نشر كملحق لهذا القانون (النظام) .
- (٢) منع دخول الألفاء الحجرية من خارج الدولة من خلال تنظيم استيراد النباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الخاضعة للوائح الصحة النبهية.
- (٣) تنظيم تصدير النباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الخاضعة للوائح الصحة النبهية لاستيفاء متطلبات الدول المستوردة وفق الاتفاقيات الدولية.
- (٤) التوعية بتحديد أي موقع كمناطق حجر .
- (٥) منع انتقال الألفاء الحجرية من بلد إلى آخر وتيسار داخل الدولة .
- (٦) تطبيق إجراءات حجر ما بعد التدخل حسب الضرورة .



- ٧) القيام بتحليل مخاطر الآفات.
- ٨) إجراء مراجعات دورية بهدف تجنب تدهور الصحة النباتية.
- ٩) القيام بصيقات المراقبة للآفات الموجودة في الدولة.
- ١٠) التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المختصة الخاصة بوقاية النباتات للاطلاع على المستجدات في مجال الصحة النباتية.
- ١١) إعداد وتنظيم برامج تدريبية وندوات ومؤتمرات وورش عمل بشكل دوري لمراجعة وضع الآفات وإشراك وتوعية المجتمع بأهمية الصحة النباتية من خلال وسائل الإعلام المختلفة .
- ١٢) إعداد دليل إرشادي فيما يخص استيراد وتصدير النباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الخاضعة لتوابع سواء كان ذلك لأغراض التجارة أو البحث العلمي .
- ١٣) التوعية بإنشاء مراكز الحجر الزراعي حسب الحاجة .
- ١٤) الوفاء بالالتزامات الدولية الخاصة بالإبلاغ عن الآفات الزراعية .
- ١٥) نشر المعلومات حول الآفات الخاضعة للتوابع وكيفية منع دخولها والتشاورها والميطرة عليها.
- ١٦) القيام بأي أعمال أخرى تسند إليها لتفويض أحكام هذا القانون (النظام) .

المادة (٦)

- ١) تحدد السلطة المختصة بالتنفيذ هذا القانون (النظام) .
- ٢) يكون للمفتشين المعيّنين الصلاحيات والمهام والمسؤوليات التي يُلحظ عليها هذا القانون (النظام) .

المادة (٧)

يتولى المفتش المهام والأعباء التالية :

- ١) تفتيش الأرض الزراعية والنباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الخاضعة لتوابع المفزلة أو العابرة، وذلك بغرض الإبلاغ عن وجود أو تفتيش أو انتشار الآفات الخاضعة للتوابع.
- ٢) تفتيش شحنات النباتات والمنتجات النباتية والكائنات النافعة والمواد الخاضعة لتوابع المستوردة أو المصدرة من الدولة.



- (٣) طلب معالجة شحلات النباتات والمنتجات النباتية والمواد الخاضعة للوائح المختصة للاستيراد إلى الدولة أو التصدير منها، بما في ذلك الحاويات ومواد التغليف وأماكن التخزين ووسائل النقل.
- (٤) التأكد من التخلص الآمن من مخلفات كل من:
- أ - وسائل النقل الملوثة إلى الدولة .
- ب - مواقع معالجة أو غسل المنتجات النباتية المستوردة .
- (٥) إصدار شهادات الصحة النباتية .
- (٦) أي أعمال أخرى تستند إليه .

المادة (٨)

- (١) لأن ممتلك بشته في أن أي حاوية، أو وسيلة نقل تدخل الدولة تحتوي على لغة خاضعة للوائح، الحق في إيقاف هذه الحاوية أو وسيلة النقل بدون الحصول على التوضيح بذلك ، وتفتيشها ومصادرتها ، والتحقق على أي نباتات أو منتجات نباتية أو كائنات نافعة أو تربة أو أي شيء يمكن أن يكون مصاب أو يشبه بإصابته باللغة خاضعة للوائح .
- (٢) تحرير محضر ضبط لأصاحب العلاقة عن أي شيء يتم التفتيش عليه أو مصادرته بموجب الفقرة (١) أعلاه ورفع تقرير رسمي إلى السلطة المختصة خلال الفترة الزمنية المحددة باللوائح للتفتيشية .
- (٣) يحق للمالك بعد أخذ موافقة من السلطة المختصة الأمر بمعالجة أو إعدام أو التخلص من الشحنة أو أي شيء تم التفتيش عليه بالفقرة (١) إذا دعت الحاجة.
- (٤) في حالة عدم موافقة صاحب الشحنة أو عدم تمكنه من القيام بإجراء المعالجة المذكورة بالفقرة (٣) يحق للسلطة المختصة إعدام الشحنة أو التخلص منها كما هو مذكور بالفقرة (١)
- (٥) يتحمل المالك كافة التكاليف والمسؤوليات عن أي إجراء يتم اتخاذه.
- (٦) لا تستعمل الدولة أو الوزير أو الممثلان أي مسئولية مقابل أي تلف أو خسارة جراء تنفيذ أحكام هذا القانون (النظام) .
- (٧) يجب تطهير أي وسيلة نقل ابتداءً رحلتها أو مرت على مناطق تنتشر فيها لغة خاضعة للوائح إذا ما كانت وسيلة النقل هذه عرضة لإمكانية تحول وانتشار لغة حجرية.



المادة (٩١)

يمكن التفتيش أثناء عمله للمهمل والتوجيهات المتعلقة به بموجب هذا القانون (النظام) أن يستعين
بمستطقات الأمن والتجارة .

الإحتواء واستئصال الآفات

المادة (١٠)

١) للوزير الحق في تفويض السلطة المختصة باتخاذ الإجراءات التالية وذلك في حالة الاشتباه بوجود
آفة حرجية في الأراضي الزراعية أو في مواقع تخزين :
أ - الدخول إلى هذه المواقع .

ب - تفويض التفتيش أو الممتلكات التالية أو النباتات التابعة أو المواد الخاضعة لتوابع ومواد
التغليف والسكن التخزين ووسائل النقل .
ج - أخذ العينات اللازمة .

٢) للوزير أو من ينكره الحق في حال الاشتباه بوجود آفة حرجية في الأرض الزراعية أو في أي
مكان ذكر، القيام بالآتي :

أ - إعلان منطقة حجر ولخطر الملوك أو السكان عليها و إذا ما أزم الأمر ملوك وسكان الأراضي
والطارات المجاورة باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة في أراضيهم لاستئصال، أو احتواء،
أو منع انتشار الآفة التالية.

ب - منع أو الحد من حركة الأشخاص والحيوانات ووسائل النقل أو أي مادة من أو إلى منطقة
الحجر.

٣) إذا لم ينفذ العامل الإجراءات المبينة له حسب الفقرة الفرعية (٢ - ١) أعلاه، أو تطلبت
خطورة الموقف الإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة، يحق للوزير أن يفوض من يراه مناسباً
لدخول الموقع أو الأرض وتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في البلاغ.



المادة (١١)

على الوزير بإجراء مراجعة دورية لوضع أي من مناطق الحجر عند استيفاء أحد الشرطين الآتيين:

- (١) أن الآفة التي استوجبت وضع المنطقة تحت الحجر تم تعد موجود.
 - (٢) إذا تضحى للوزير بأنه تم بعد ضروريا الاستمرار في وضع المنطقة المصابة كليا أو جزليا تحت الحجر.
- ويتم إخطار جميع ملاك وسكان المناطق المتأثرة برفع الحجر.

المادة (١٢)

عند تسرب أي آفة حجرية إلى داخل أراضي إحدى الدول، يقوم الوزير أو السلطة المختصة بالتدخل للتدابير اللازمة لاستئصالها ومنع انتشارها إلى مناطق أخرى مهددة وبإبلاغ الأمة العامة بالتدخل هذه التدابير وذلك في حالة رفعها .

المادة (١٣)

- (١) في الحالات التي تنشأ فيها مشكلات طارئة أو غير متوقعة قد تهدد صحة الثبات بشكل كبير، يمكن للوزير اتخاذ إجراءات فورية للحد من التهديد أو القضاء عليه.
- (٢) على الوزير ومباشرة بعد انتهاء التهديد أو الحد منه تعيد أو إبطال الإجراءات المتخذة بموجب الفقرة (١) أعلاه .

المادة (١٤)

- (١) على كل شخص يدخل الدولة ويصحبته مواد خاضعة للوائح الإلصاح عليها إلى موظفي الجمارك في نقطة الدخول وعلى موظفي الجمارك التحفظ على هذه المواد عند الضرورة.
- (٢) على أي موظف جمارك يتم إبلاغه أو ينمى إلى علمه وصول مواد خاضعة للوائح، إبلاغ الممثلين .
- (٣) لا يمكن الإفراج عن أي من المواد الخاضعة للوائح التي تم التحفظ عليها بموجب الفقرة (١) أعلاه إلا بموافقة السلطة المختصة.



الامتثال للمواصفات

المادة (٩٥)

- ١) لا يسمح لأي شخص بدخول الكوالة إلا بموجب ترخيص استورد و شهادة صحية تهابية صادرة من السلطة المختصة في البلد المصدر.
- ٢) السلطة المختصة الحق في تحديد شروط شهادة الصحة التبابية التي ينبغي استيفائها قبل مغادرة الشحنة للبلد المصدر.
- ٣) السلطة المختصة الحق في إلقاء هذه الاشتراطات لبعض المواد بناء على مستوى المخاطرة لمصاحب لهذه المواد.

المادة (٩٦)

يجب أن تكون رسائلات تحمل العسل المستوردة مصحوبة بشهادة صحية مصادرة من الجهات المختصة بالمورد الأصلي للرسالة تثبت خلوها من جميع قفص الفحل .

المادة (٩٧)

يجب على المستوردين الإصاح عن جميع التلغات والمنتجات التبابية والكائنات النافعة والمواد الخاضعة للوائح للتفتيش فور وصولها إلى نقطة الدخول.

المادة (٩٨)

- ١) تخضع التلغات والمنتجات التبابية والمواد الخاضعة للوائح والكائنات النافعة المستوردة للتفتيش من قبل مفتش في نقطة الدخول، أو في الجهة النافذة للجوارية أو أي جهة تحددها السلطة المختصة شريطة أن تكون الجوارية محكمة الإغلاق ومغونة بالشكل الذي توضحه اللائحة التنفيذية.
- ٢) فيما عدا الحالات التي لها تشريعات أخرى، يتم التفتيش المنصوص عليه في الفقرة (١) أثناء التناام ساعات العمل الرسمي فيما عدا الحالات التي تكون فيها الشحنة عاجزة أو من المواد سريعة التلف، حيث يمكن بناء على طلب من المستورد أن يقوم المفتش بالتفتيش للشحنة في أي وقت بعد تحصيل رسوم إضافية تحددها اللائحة التنفيذية.



٣) إذا ما اتضح من خلال التفتيش وفق الفقرتين (٦) و(٧) أحالة أن المواد المستوردة تمثل تهديداً وبخلاف وانتشار آفة زراعية، أو تم استوفى متطلبات هذا الفقرة (النظام)، فيمكن أن تطلب السلطة المختصة من خلال إخطار كتابي إلى المستورد أن تتبّع المواد خلال أسبوع إلى أحد الإجراءات الآتية:

- أ - المعالجة الضرورية لإزالة المخاطر .
- ب - إعادة المواد المستوردة إلى مصدرها أو أي بلد آخر .
- ج - إعدام المواد المستوردة بالطريقة المنصوص عليها في الإخطار .

٤) للسلطة المختصة أن تتجاوز الإخطار المنصوص عليها في الفقرة (٣) أهله إذا ما كان من الضروري إعدام المواد المستوردة على وجه السرعة أو كان تفهيم الإخطار غير عملي .

٥) إذا لم يكن من الممكن إعادة المواد المستوردة إلى مصدرها أو تصديرها إلى أي بلد آخر، أو لم يوافق المستورد على هذا الإجراء أو عصى المعالجة فيحق للسلطة المختصة إعدام المواد المستوردة.

٦) يتحمل المستورد جميع التكاليف والعمولات الناشئة عن تنفيذ هذه المادة بما فيها تكاليف التفريغ والتحميل والنقل إلى نقطة الدخول وتكاليف إعادة التصدير أو المعالجة أو الإعدام.

٧) لا تسجل الدولة أو الوزير أو السلطة المختصة أو المفتش أي مستوية مقابل أي تلف أو خسارة جراء حجز أو إعدام المواد المستوردة المعقولة لأحكام هذا القانون (النظام) .

المادة (١٩)

- ١) تحدد اللوائح التنفيذية تكاليف معالجة الشحنت.
- ٢) في حال عدم توفر وسائل معالجة الشحنت في نقطة الدخول فعلى المستورد وعلى نقلته وببشراف من السلطة المختصة نقل شحنته إلى أقرب نقطة دخول تتوافر بها وسائل المعالجة اللازمة.

المادة (٢٠)

يحظر دخول الرمل أو التربة أو الأسمدة العضوية غير المعالجة وغير المعقمة.



المادة (٢١)

يحق للوزير أن:

- (١) يحدد بعض المواقع كمراكز حجر حيث يمكن وضع النباتات والمنتجات النباتية والكمائنات للتلقيح تحت المراقبة ، والبحث، والتفتيش، والاختبار، والتطعيم وإعادة الشحن، والإعدام.
- (٢) إنشاء التنباتات أو المنتجات النباتية أو الكائنات النافعة في أي مركز حجر أو أي موقع محدد بشكل رسمي ويشرف مسئولين من المنطقة المختصة وذلك للفترة التي يراها مناسبة.

المادة (٢٢)

تصاية الموارد النباتية و/أو البيئة في الدولة ودون الإخلال بسود هذا القانون (النظام) ، فيحق

للوزير:

- (١) منع أو الحد من استيراد، أو بيع، أو زراعة، أو إكثار، أو نقل أي من النباتات أو المنتجات النباتية أو الأنثبات النباتية أو الكائنات النافعة أو التربة أو أي من الأشياء التي يمكن أن تحتوي على لغة زراعية أو تساعد في انتشارها.
- (٢) السماح باستيراد نباتات أو منتجات نباتية أو ثقات نباتية أو كائنات نافعة أو أشياء أخرى لأغراض البحث العلمي والتجارب وفق ما يراه الوزير مناسبة من شروط للمحافظة على الصحة العامة والزراعة والبيئة في الدولة.

المادة (٢٣)

للسود الموجودة بصفة مؤقتة في البلاد بما في ذلك وجودها في المياه الإقليمية والمستوع أو الملبس استيرادها بموجب هذا القانون (النظام) تخضع لتوقيع التتبعية لهذا القانون (النظام) بالتكليف التي يراها الوزير مناسبة لتحقيق أهداف هذا القانون (النظام).

المادة (٢٤)

يجوز إعطاء النباتات والمنتجات النباتية المستوردة إذا كانت بصحبة مصافر وليست معدة للزراعة أو التكاثر من الشهادة الصحية النباتية ويجب إغصانها للتفتيش -



المادة (٢٥)

- ١) يجب أن تكون الشحنة العابرة مصحوبة بشهادة صحية نباتية .
- ٢) تخضع الشحنة العابرة إذا تبين احتوائها على آلة تهدد الأراضي الزراعية لكل مواد هذا القانون (المنظّم) .
- ٣) إذا ما وجد أن شحنة عابرة تهدد بإحلال والتكاثر آلة زراعية فيمكن للمفتش أن يطلب من المستورد وحتى تلقته الخاصة بتكليف الشحنة بحيث تمنع تسرب الآلة أثناء عبورها للحدود.
- ٤) لا يجوز أن تبقى الإرسالية في المتخذ أكثر من ثلاثة أيام والسلطة المختصة تمديد هذه المدة إذا اقتضت الضرورة ذلك وفي جميع الأحوال يجب مغادرة الإرسالية العابرة أراضي الدولة عن الطريق المحدد لنقل الإرسالية خلال اسبوع من تاريخ دخولها .
- ٥) لا يجوز فتح أو تغيير العبوات الخاصة بالمواد العابرة أو إعادة تعبئتها خلال عبورها لأراضي الدولة .

المادة (٢٦)

- على كل جهة ترشح في تصدير أو إعادة تصدير شحنة مستوفية لمتطلبات البلد المستورد التقييم طلب بذلك إلى السلطة المختصة للحصول على شهادة صحية نباتية .

المادة (٢٧)

- ١) يجب أن توضع للشحنة المصدرة بشكل محكم في مواد التكليف للتصدير النهائي .
- ٢) يتصل المصدر تكليف المفتش الخاص بالتصدير.
- ٣) لا يجوز للمصدر فتح الطرود المعدة للتصدير أو أجزاء منها بعد الموافقة على تصديرها.

المادة (٢٨)

- ١) يجب تصدير الشحنة خلال اسبوع من تاريخ إصدار الشهادة الصحية النباتية .
- ٢) يحق للمفتش تمديد الفترة المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه حسب نوع الشحنة، وظروف التخزين ومتطلبات النقل.



المادة (٢٩)

يعتبر كل من قلم بالأعمال التالية مخالفاً لأحكام هذا القانون (النظام) منواء قلم بها بنفسه أو بشكل غير مباشر من خلال موظف أو وكيل:

- ١) زراعة أو استنساخ أو بيع أو عرض للبيع أو نقل أو توزيع بأي شكل من الأشكال النباتات أو المنتجات النباتية أو الألياف النباتية أو الثروة أو الكائنات النافعة أو أي شيء يعرف تم استيراده للدولة بما يتعارض مع أحكام هذا القانون (النظام) .
- ٢) تنهضي على أو مقاومة أو تهديد أو إضراب بشكل متعمد أعمال مكنى بمارس مهام قانونية بموجب أحكام هذا القانون (النظام) .
- ٣) عدم الإفصاح عن النباتات والمنتجات النباتية المستوردة والكائنات النافعة والمواد الخاضعة للوائح المستوردة للتفتيش في نقطة العبور خلال الفترة المحددة .
- ٤) عدم الالتزام بأي إجراء نص عليه هذا القانون (النظام) .
- ٥) عدم السماح بالتفتيش المتخصص على بموجب أحكام هذا القانون (النظام) .
- ٦) إعطاء معلومات مضللة بشكل متعمد أو مستهتر للحصول على مستندات بموجب هذا القانون (النظام) .
- ٧) تعديل أو تزوير أو تغيير أو تدمير أي من الوثائق الصادرة بموجب أحكام هذا القانون (النظام) .
- ٨) مخالفة أحكام هذا القانون (النظام) .

المادة (٣٠)

- ١) يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون (النظام) .
- ٢) يسره تكل دولة تحديد العقوبات والغرامات اللازمة لمن يخالف هذا القانون (النظام) أو أي من لوائح التنفيذية.



أحكام عامة

المادة (٣١)

١- للوزير إصدار اللوائح التنفيذية لهذا القانون (النظام) أو تعديلها بما يراه ضروريا للمصلحة العامة وفق المعايير والاشتراطات التي حددتها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالصحة والصحة النباتية.

٢- تُخطر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باللوائح التنفيذية التي تصدر أو أي تعديل عليها.

المادة (٣٢)

يجوز للمتضرر من أحكام هذا القانون (النظام) التقدم للوزير بالمختص وفقا للوائح التنفيذية.

المادة (٣٣)

أي تعديل على هذا القانون (النظام) يجب أن يكون متوافقا مع الاشتراطات والمعايير التي حددتها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالصحة والصحة النباتية على أن لا يكون التعديل نافذا إلا بعد اعتماده من المجلس الأعلى ويتم إبلاغه للأطراف ذات العلاقة.

المادة (٣٤)

يسرى هذا القانون (النظام) باسم قانون الحجر الزراعي ويحل به بشكل إلزامي بعد ستة أشهر من إقراره من قبل المجلس الأعلى. (١)



٧٣٦/١/٤

(١) نشر هذا النظام بجريدة أم القرى في عددها رقم (٤٠٤٤) وتاريخ ١٤/١/١٤٢٦هـ.



العقوبات التي تطبق على مخالفتي أحكام نظام (قانون)
الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تنفيذاً للمادة (٢) من المادة (الثلاثين) من النظام المشار إليه التي نصت على أن " يترك لكل دولة تحديد العقوبات والغرامات اللازمة لمن يخالف هذا النظام أو أي من لوائحه التنفيذية " ، يعالّب المخالف بما يلي :

أولاً ، مع علم الإخلال بأي عقوبة أخذ تقضي بها أنظمة أخرى ، يعالّب كل مرتكب لإحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (التاسعة والعشرين) من نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولوائحه التنفيذية وفقاً لما يلي :

١- غرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال على كل من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (الأولى) من تلك المادة.

٢- غرامة لا تقل عن عشرين ألف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال على كل من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (الثانية) أو المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (الخامسة) من تلك المادة .

٣- غرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد على خمسة آلاف ريال على كل من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (الثالثة) من تلك المادة .

٤- غرامة لا تقل عن عشرة آلاف ريال ولا تزيد على خمسة عشر ألف ريال على كل من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (السادسة) أو المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (السابعة) من تلك المادة .





٥- غرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال على كل من

يخالف الأحكام الأخرى لهذا النظام أو لوائح التنفيذ .

٦- تضاعف الغرامة في حالة العود إلى ارتكاب أي من المخالفات السابقة .

ثانياً : لا يخل توقيع العقوبات السابقة بحق المضرر في مطالبة مرتكب المخالفة

بالتعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة ارتكاب أي من المخالفات السابقة .

ثالثاً : ينظر في تطبيق العقوبات السابقة لجنة يكونها وزير الزراعة من ثلاثة أعضاء

مختصين ، أحدهم مستشار نظامي يرأس اللجنة ، والآخران من المختصين

الزراعيين .

رابعاً : يعتمد وزير الزراعة قرار اللجنة ، ويجوز التظلم منه أمام ديوان المظالم خلال

مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ إبلاغ القرار للمحكوم عليه .

